



كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا والبحوث



رسالة دكتوراة
بعنوان

التعويض عن الضرر المرتد بين النظرية والتطبيق

دراسة مقارنة

الباحث / محمد حمدان عابدين عسران
الباحث القانوني بالأمانة العامة لوزارة الدولة للتنمية المحلية

تحت إشراف

أ.د / محمد إبراهيم دسوقي
أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة أسيوط
"مشرفاً"

د / حمدي محمد عطيفي
دكتور القانون المدني كلية الحقوق جامعة أسيوط
"مشرفاً"

وتتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من ، ، ،

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة أسيوط
"رئيساً ومشرفاً"

/ محمد إبراهيم دسوقي

أستاذ القانون المدني - بكلية الشريعة والقانون وعميد كلية البنات الإسلامية
جامعة الأزهر بأسيوط سابقاً
"عضواً"

/ محمد حسن عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن - بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر بأسيوط
"عضواً"

/ الليثي حمدي خليل

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م



كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا والبحوث



رسالة دكتوراه

بعنوان

التعويض عن الضرر المرتد بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة

الباحث / محمد حمدان عابدين عسران
الباحث القانوني بالأمانة العامة لوزارة الدولة للتنمية المحلية

تحت إشراف

أ.د / محمد إبراهيم دسوقي

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة أسيوط

" مشرفاً "

د / حمدي محمد عطيفي

دكتور القانون المدني كلية الحقوق جامعة أسيوط

" مشرفاً "

وتتكون لجنة المناقشة وأحكم على الرسائل من ،،،

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة أسيوط

" رئيساً و مشرفاً "

د / محمد إبراهيم دسوقي

أستاذ القانون المدني - بكلية الشريعة والقانون وعميد كلية البنات الإسلامية
جامعة الأزهر بأسبوط سابقاً

" عضواً "

د / محمد حسن عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن - بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر بأسبوط

" عضواً "

أ.د / الليثي حمدي خليل

1431 هـ - 2010 م

والله تعالى ولي التوفيق ،،،،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

كل صاحب مبدأ ظل وفياً لمبادئه رغم صعوبات الحياة

إلى كل صاحب فكر منير وقلب مستقيم بدد به ضروب الظلمة

إلى الصادقين المخلصين في زمن ندر فيه الصدق والوفاء

إلى والدي برأ وإحساناً وإخوتي صلة ورحمة

إلى زوجتي — رفيقة دربي — مودة ورفقاً

إلى أولادي — جاسر، وعمر — أملاً واحتساباً

إلى كل من علمني حرفاً أو أعانني همساً

أهدي إليهم ثمرة جهدي وسنين عمري

الباحث

شكر وتقدير

- الشكر لله سبحانه وتعالى الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فلقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس. لذا أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الكريمين ، والعالمين الجليلين المشرفين على الرسالة الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم دسوقي أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة أسيوط المشرف على الرسالة والدكتور / حمدي محمد عطيفي المشرف المشارك.

- أسجل بكل عرفان وتقدير لأستاذي الجليل د / محمد إبراهيم دسوقي جهوده الصادقة معي وتواضعه الجرم الذي يثير الدهشة ويؤسر القلوب فالحمد لله - سبحانه وتعالى - أسأل لأستاذي العالم الجليل عمراً مديداً وعيشاً سعيداً إن ربي سميع قريب مجيب الدعاء .

- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الكريمين والعالمين الجليلين اللذان قبلا مناقشة هذه الرسالة حضرة صاحب المعالي الأستاذ الدكتور / محمد حسن عبد الرحمن أستاذ القانون المدني بكلية الشريعة والقانون وعميد كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر بأسيوط سابقاً، الذي

. تعلمت على يديه قبل تعلمي المبادئ الأولى لعلم القانون معنى

الأخلاق والمبادئ والقيم فله كل الشكر والعرفان بالجميل .

- كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لفضيلة العالم الجليل الأستاذ

الدكتور/ أليشي حمدي خليل - رئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة

والقانون جامعة الأزهر بأسيوط الذي قبل مناقشة هذه الرسالة رغم

مشاغله الكثيرة أعانه الله عليها. إنه نعم المولى ونعم النصير.

- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذتي الكرام بجامعة الأزهر وكلية

الحقوق بأسيوط .

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب"

الباحث

تقديم

الحمد لله الذي تقدست عن الأشياء ذاته، وتنزّهت عن مشابهة الأمثال صفاته، واحد لا من قلة، وموجود لا من علة، بالبر معروف، وبالإحسان موصوف، معروف بلا غاية، وموصوف بلا نهاية، أول بلا ابتداء، وآخر بلا انتهاء. خالق الخلق بقدرته وميسرهم لما خلقوا له بإرادته، أحمده وأستعينه، وأصلي وأسلم على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم". أرسل رسوله بالحنيفة السمحة، والشرعية الجامعة، التي تكفل الحياة الكريمة للإنسانية والعدالة الربانية بما فيها صلاح العباد. .. ثم أما بعد،،،،

في ظل المتغيرات العصرية وفي ظل هذا التقدم الرهيب في وسائل النقل المتعددة الأشكال والمتشعبة الطرق. باتت الدوافع والحاجة إلى إعادة دراسة قواعد التعويض أقوى من ذي قبل؛ لما تمثله مثل هذه الحوادث من أضرار مادية، وأدبية أصلية كانت أم مرتدة. غير أنه في أغلب الأحيان نظراً لوجود نقص تشريعي بشأن التعويض عن الضرر المرتد. الأمر الذي ترتب عليه أن غاب على عامة الناس بيان ماهية وطبيعة هذا الضرر. لذلك فإن الكثيرين منهم يجهلون أسس وموجبات التعويض عن هذا الضرر، كما أن أهالي الضحايا وهم بصدد المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابهم جراء فقدهم أحد أقاربهم هم في الغالب لا يدركون أنهم بصدد المطالبة عن حق شخصي، بجانب حقهم في تعويض الضرر الموروث؛ وذلك لأن الفعل الضار قد أصابهم بأضرار لا تقل في جسامتها إن لم تكن تزيد عن الضرر الأصلي. وزاد من هذا الوضع سوءاً أن القوانين الوضعية في معظم البلدان خاصة العربية منها لم تعتن بالمضور بالارتداد بقدر عنايتها بالمضور الأصلي، خاصة في ظل التخلي عن تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية مما ترتب عليه ترك الأخذ بنظام الدية الإسلامية التي وبلا شك كانت تضمن لأقارب الضحية قدراً من التعويض تعجز التشريعات الوضعية في أفضل حالاتها عن إيجاد مثيل له.

لذا يحاول القضاء جاهداً سد هذا النقص التشريعي بالسماح بتعويض الأضرار المرتدة بصوره المتعددة بعد أن كان في كثير من الأحكام لا يفرق في التعويض بين المضور الأصلي والمضور بالارتداد. يحدث هذا في ظل ظروف هي أشد ما تكون صعوبة على المضورين بالارتداد في الوقت الذي أضحت فيه

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	م
١	مقدمه	.١
٦	خطة الدراسة	.٢
٧	الفصل التمهيدي: التعريف بالتعويض والضرر في الفقه المقارن	.٣
٨	المبحث الأول: تعريف التعويض في الفقه المقارن	.٤
٩	المطلب الأول: تعريف التعويض لغة وشرعاً ومدى مشروعيته	.٥
١٧	المطلب الثاني: تعريف التعويض لدى الفقه القانوني	.٦
٢٠	المبحث الثاني: تعريف الضرر	.٧
٢١	المطلب الأول: الضرر الأصلي	.٨
٢٣	المطلب الثاني: الضرر المرتد	.٩
٢٨	المطلب الثالث: نظرية الضرر في الفقه الإسلامي	.١٠
٣٣	المبحث الثالث: الموازنة بين منهجي الفقه الإسلامي والفقه القانوني في موجبات التعويض	.١١
٣٦	المبحث الرابع: التكييف القانوني لطبيعة ضرر الموت	.١٢
٤٤	أولاً: النتائج المترتبة على اعتبار ضرر الموت أدبي أصاب الميت ذاته	.١٣
٤٥	ثانياً: النتائج المترتبة على القول بأن الموت ضرر مادي أصاب المضرور الأصلي	.١٤
	ثالثاً: النتائج المترتبة على القول بأن الموت يمثل ضرراً مادياً وأدبياً أصاب أهل القتل	
٤٥	صفوة القول في طبيعة ضرر الموت	.١٥
٤٦	القسم الأول الالتزام بالتعويض عن الضرر المرتد	.١٦
٤٧	الباب الأول فكرة الضرر المرتد وعلاقته بالضرر الأصلي	.١٧
٤٨	الفصل الأول: فكرة الضرر المرتد وشروط الإدعاء به	.١٨
٤٩	المبحث الأول: الضرر المرتد بين الفكرة والمبدأ في الفقه القانوني	.١٩

المقارن	
٢٠.	المطلب الأول : فكرة الضرر المرتد واختلاف دعوى تعويض الضرر الموروث عن دعوى تعويض الضرر المرتد
٢١.	أوجه الخلاف بين الدعوى الوراثة ودعوى تعويض الضرر المرتد
٢٢.	المطلب الثاني: النتائج المترتبة على اختلاف طبيعة التعويض عن الضرر المرتد عن الضرر الأصلي
٢٣.	المبحث الثاني: شروط الإلتزام بالتعويض عن الضرر المرتد
٢٤.	المطلب الأول: الشروط العامة للإلتزام بالتعويض عن الضرر المرتد
٢٥.	أولاً: يجب أن يكون الضرر المرتد. ضرراً محققاً
٢٦.	الضرر المرتد ضرر مباشر
٢٧.	المثال الأول: الضرر الذي يتحملة الدائن جراء وفاة الشخص المدين
٢٨.	المثال الثاني: دعوى الحلول للجهة التي تقوم بالدفع
٢٩.	الشرط الثاني: أن يصيب الضرر حقاً أو مصلحة مشروعة للمضرور
٣٠.	المطلب الثاني: الشروط الخاصة للإلتزام بالتعويض عن الضرر المرتد بالضرر المرتد
٣١.	الشرط الأول: لا يلزم الوحدة بين نوعي الضرر
٣٢.	ثانياً أن يكون الضرر الأصلي ضرراً غير مشروع
٣٣.	ثالثاً: وحدة المسنول عن كل من الضررين
٣٤.	رابعاً: أن يكون الضرر المرتد نتيجة طبيعية ومألوفة للضرر الأصلي الذي وقع
٣٥.	الفصل الثاني: نطاق الضرر المرتد
٣٦.	المبحث الأول: نطاق الضرر المرتد المادي
٣٧.	المطلب الأول: التعريف بالضرر المرتد المادي وموقف الفقه والقضاء من تعويضه
٣٨.	المطلب الثاني: الضرر المرتد الناتج عن الفرصة الفائتة
٣٩.	أولاً : طبيعة الضرر المرتد في تفويت الفرصة
٤٠.	ثانياً: التمييز بين ضرر تفويت الفرصة والضرر المستقبلي والضرر لمحتمل
٤١.	ثالثاً : ضوابط الادعاء بالضرر الناتج عن فوات الفرصة
٤٢.	رابعاً : تقييم ضوابط الإدعاء بالتعويض عن الفرصة الفائتة
٤٣.	خامساً: شروط تعويض الضرر المرتد الناتج عن فوات الفرصة

١١٥	سادساً : عناصر التعويض عن الفرصة الفائتة	.٤٤
١١٦	سابعاً: ضمان الضرر الناتج عن الفرصة الفائتة في الفقه الإسلامي	.٤٥
١١٨	المبحث الثاني: نطاق الضرر المرتد الأدبي	.٤٦
١١٨	المطلب الأول :التعريف بالضرر المرتد الأدبي وطبيعة التعويض عنه	.٤٧
١٢١	المطلب الثاني:موقف القضاء المصري والفرنسي من إقرار مبدأ التعويض عن الضرر المرتد الأدبي	.٤٨
١٢١	المرحلة الأولى: موقف القضاء في ظل غياب النصوص التشريعية التي تقرر تعويض الضرر المرتد الأدبي	.٤٩
١٢٢	المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي سادت القضاء في ظل القانون المدني الحالي	.٥٠
١٢٤	المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي تميزت بالاعتراف بالتعويض عن الضرر الادبي بصورتيه الأصلية والمرتدة بشكل أكثر اتساعاً وأوسع شمولاً	.٥١
١٢٥	مجلس الدولة الفرنسي وإقرار التعويض عن الضرر الأدبي المرتد	.٥٢
١٢٦	المطلب الثالث:التفرقة بين الضرر المرتد المادي والضرر المرتد الأدبي	.٥٣
١٢٧	المطلب الرابع: ضمان الضرر الأدبي في الفقه الإسلامي	.٥٤
١٢٨	أراء الفقهاء حول إمكانية التعويض عن الضرر المعنوي في الفقه الإسلامي	.٥٥
١٣٠	القول الأول: عدم الضمان عن الضرر المعنوي	.٥٦
١٣٣	القول الثاني: جواز التقدير بالغرامة المالية في شأن الضرر الأدبي أو المعنوي.	.٥٧
١٣٩	المبحث الرابع: صور التعويض عن الضرر الأدبي المرتد	.٥٨
١٣٩	المطلب الأول:التعويض عن الآلام التي تصيب العاطفة والشعور والحنان لذوي المضرور	.٥٩
١٤٣	المطلب الثاني:الضرر المرتد الناتج عن الإعتداء على الاسم الشخصي للمضرور الأصلي	.٦٠
١٤٧	المطلب الثالث:التعويض عن الضرر المرتد الناتج عن الصدمة العصبية	.٦١
١٥١	الفصل الثالث:العلاقة بين الضرر الأصلي والضرر المرتد	.٦٢
١٥٢	المبحث الأول: مبدأ استقلال الضرر المرتد عن الضرر الأصلي	.٦٣
١٥٦	المطلب الأول:مظاهر استقلال الضرر المرتد عن الضرر الأصلي	.٦٤
١٦١	المطلب الثاني:النتائج المترتبة على استقلال الضرر المرتد عن الضرر الأصلي	.٦٥
١٦٦	المطلب الثالث:الإستثناءات التي ترد على مبدأ الإستقلالية	.٦٦
١٦٩	المبحث الثاني: مبدأ تبعية الضرر المرتد للضرر الأصلي	.٦٧

١٧٠	المطلب الأول: المقصود بمبدأ تبعية الضرر المرتد للضرر الأصلي ومبرراته	٦٨
١٧٠	الفرع الأول المقصود بمبدأ تبعية الضرر المرتد للضرر الأصلي	٦٩
١٧٣	الفرع الثاني: مبررات مبدأ تبعية الضرر المرتد للضرر الأصلي	٧٠
١٧٣	المبرر الأول: الطبيعة العائلية للضرر	٧١
١٧٦	المبرر الثاني: العدالة في ملاحقة المسئول	٧٢
١٧٧	المطلب الثاني: مظاهر مبدأ تبعية الضرر المرتد للضرر الأصلي	٧٣
١٧٧	الفرع الأول: الاحتجاج على المضرورين ارتداداً بالخطأ الصادر من المضرور الأصلي	٧٤
١٧٩	الفرع الثاني: تمسك المسئول بقيود وأحكام المسؤولية العقدية في مواجهة أصحاب الضرر المرتد	٧٥
١٨٠	الفرع الثالث: قبول الدفع في مواجهة أصحاب الضرر المرتد باستبعاد المضرور الأصلي من التأمين	٧٦
١٨١	وجهة نظر الباحث في علاقة الضرر المرتد بالضرر الأصلي	٧٧
١٨٤	الباب الثاني	٧٨
	طبيعة دعوى المسؤولية عن تعويض الضرر المرتد ووسائل دفعه	
١٨٥	الفصل الأول: طبيعة دعوى المسؤولية عن تعويض الضرر المرتد	٧٩
١٨٦	المبحث الأول: الطبيعة التقصيرية لدعوى المضرور بالإرتداد	٨٠
١٨٨	المطلب الأول: الخطأ في المسؤولية التقصيرية وتأسيس التعويض عن الضرر المرتد	٨١
١٩٠	نظرية الضمان (النظرية الموضوعية)	٨٢
١٩١	نظرية الضمان في الفقه الإسلامي	٨٣
١٩٣	المطلب الثاني: نظرية الضرر وتأسيس التعويض عن الضرر المرتد	٨٤
١٩٥	المطلب الثالث: علاقة السببية وتأسيس التعويض عن الضرر المرتد	٨٥
١٩٨	الفرع الأول: الاستناد إلى نظرية السبب الملائم أو المنتج	٨٦
٢٠١	الفرع الثاني: نظرية السببية الكلية "عدم قابلية علاقة السببية للإنقسام"	٨٧
٢٠٤	المبحث الثاني: الطبيعة العقدية لدعوى المضرور بالإرتداد	٨٨
٢٠٦	المطلب الأول: الاستناد إلى فكرة الإشتراط لمصلحة الغير	٨٩

٢٠٦	الفرع الأول: موقف الفقه والقضاء الفرنسي من فكرة الإشتراط لمصلحة	.٩٠
٢١١	الفرع الثاني: موقف الفقه والقضاء المصري من فكرة الإشتراط لمصلحة الغير	.٩١
٢١٥	المطلب الثاني: مدى استفادة المضرورين بالارتداد من الالتزام العقدي بضمان السلامة المقررة لمصلحة المضرور الأصلي	
٢٢٠	الإدعاء بالضرر المرتد أمام القضاء الجنائي وأثر صدور حكم بالبراءة على تعويض الضرر المرتد	.٩٣
٢٢٥	المبحث الثالث: الدية وضمان الأضرار المرتدة	.٩٤
٢٢٨	<u>المطلب الأول: طبيعة الدية بين الجزاء والتعويض</u>	.٩٥
٢٢٨	الرأي الأول: الدية تعويض مدني	.٩٦
٢٢٩	الرأي الثاني: الدية تعويض يحمل معنى العقوبة	.٩٧
٢٣٢	الرأي الثالث: الدية عقوبة جنائية	.٩٨
٢٣٥	المطلب الثاني: الدية هل تنشأ على ملك المقتول أم تنشأ على ملك الورثة	.٩٩
٢٣٥	المذهب الأول: أن الدية تنشأ على ملك القاتل	.١٠٠
٢٣٨	المذهب الثاني: أن الدية تنشأ على ملك الورثة ابتداءً	.١٠١
٢٤١	المذهب الثالث: أن الدية تنشأ على ملك المقتول إذا كانت دية خطأ وتحدث على ملك العصابات إن كانت دية عمد	.١٠٢
٢٤٥	المطلب الثالث: أثر تنازل المقتول عن ديته قبل موته	.١٠٣
٢٥٢	المطلب الرابع: حكم ما يؤخذ زيادة على الدية	.١٠٤
٢٥٤	الاتجاه الأول: الأخذ بالازدواجية	.١٠٥
٢٥٦	الاتجاه الثاني: الأفراد بين الدية والتعويض	.١٠٦
٢٥٩	الاتجاه الثالث: أن من طالب بالتعويض المدني كاملاً وقضي له به فليس له أن يطالب بالدية.	.١٠٧
٢٥٩	تقييم المذهب الآخذ بالازدواجية في الجمع بين الدية والتعويض	.١٠٨
٢٦٠	تقييم الرأي القائل بالأفراد بين الدية والتعويض	.١٠٩
٢٦١	وجهة نظر الباحث حول طبيعة الدية	.١١٠
٢٦٤	المطلب الخامس: كيفية توزيع الدية	.١١١
٢٦٤	المذهب الأول: الدية توزع على العصابات دون باقي الورثة	.١١٢
٢٦٥	المذهب الثاني: يرى أن الدية توزع على جميع الورثة	.١١٣
٢٦٧	صفوة القول	.١١٤

٢٦٨	الفصل الثاني: وسائل دفع الالتزام بالتعويض عن الضرر المرتد	١١٥.
٢٦٩	المبحث الأول: الدفع بالخطأ الصادر من المضرور الأصلي	١١٦.
٢٧٠	المطلب الأول: موقف الفقه والقضاء المصري من الدفع بخطأ المضرور الأصلي في مواجهة المضرورين بالإرتداد	١١٧.
٢٨١	مدى إمكانية الرجوع على أقارب المؤمن وتابعيه وفقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التأمين الإجباري	١١٨.
٢٨٤	المطلب الثاني: موقف الفقه والقضاء الفرنسي من مسألة الإحتجاج بالدفع بخطأ المضرور الأصلي في مواجهة المضرورين بالإرتداد	١١٩.
٢٨٨	العقبات التي تعترض الإحتجاج على المضرور بالإرتداد بالخطأ الصادر من المضرور الأصلي النظام الأسري وفقاً لقانون ٥ يوليو ١٩٨٥ الفرنسي	١٢٠.
٢٩٣	المبحث الثاني: دفع المسؤولية في مواجهة المضرورين بالإرتداد بالإستناد إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائي	١٢١.
٢٩٧	المبحث الثالث: الدفع بقيود المسؤولية العقدية في مواجهة المضرورين ارتداداً	١٢٢.
٣٠٣	المبحث الرابع: تمسك المسئول بالدفع باستبعاد المضرور الأصلي من التأمين من المسؤولية	١٢٣.
٣٠٤	المطلب الأول: موقف الفقه والقضاء المصري من الإحتجاج باستبعاد المضرور الأصلي وأثره على حقوق المضرورين إرتداداً	١٢٤.
٣٠٦	المطلب الثاني: موقف الفقه والقضاء الفرنسي من الإحتجاج باستبعاد المضرور الأصلي وأثره على حقوق المضرورين إرتداداً	١٢٥.
٣٠٧	الاتجاه الأول: الإحتجاج على المضرورين إرتداداً باستبعاد المضرور الأصلي	١٢٦.
٣٠٨	الاتجاه الثاني: عدم جواز الإحتجاج على المضرورين بالارتداد باستبعاد المضرور الأصلي	١٢٧.
٣٠٩	التطبيقات القضائية في شأن الإحتجاج على المضرور بالارتداد باستبعاد المضرور الأصلي	١٢٨.
٣١٠	أولاً: أحكام أيدت الإحتجاج	١٢٩.
٣١١	ثانياً : الأحكام التي رفضت الإحتجاج	١٣٠.
٣١٢	تطبيقات القضاء الفرنسي	١٣١.
٣١٥	المبحث الخامس: الدفع بالخطأ الصادر من أصحاب الضرر المرتد	١٣٢.
٣١٦	المطلب الأول: أنواع الخطأ التي يمكن الإحتجاج بها في مواجهة المضرورين ارتداداً	١٣٣.
٣١٦	الفرع الأول: الخطأ في الرقابة	١٣٤.

٣١٧	الفرع الثاني: الخطأ في القيادة	١٣٥.
٣١٨	المطلب الثاني: موقف الفقه والقضاء من الاحتجاج بالخطأ الصادر من المضرور بالارتداد	١٣٦.
٣١٨	أولاً: موقف الفقه والقضاء المصري	١٣٧.
٣٢٠	ثانياً: موقف الفقه والقضاء الفرنسي	١٣٨.
٣٢٥	القسم الثاني الآثار المترتبة على الإلتزام بالتعويض عن الضرر المرتد	١٣٩.
٣٢٨	الباب الأول: استحقاق التعويض عن الضرر المرتد	١٤٠.
٣٢٩	الفصل الأول: أصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد بين الإطلاق والتقييد	١٤١.
٣٣٠	المبحث الأول: تحديد أصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد بين الإطلاق والتقييد	١٤٢.
٣٣٠	المطلب الأول: الإتجاه المضيق لأصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد	١٤٣.
٣٣٢	القيد الأول: اشتراط وفاة المصاب الأصلي	١٤٤.
٣٣٤	موقف الفقه والقضاء المصري من قيد اشتراط وفاة المضرور الأصلي	١٤٥.
٣٣٨	موقف الفقه والقضاء الفرنسي من قيد اشتراط وفاة المضرور الأصلي	١٤٦.
٣٤٣	القيد الثاني: اشتراط وجود صلة قرابة أو مصاهرة	١٤٧.
٣٤٩	القيد الثالث: اشتراط وجود علاقة نفقة إلزامية	١٤٨.
٣٥٢	القيد الرابع: المصلحة المشروعة التي يحميها القانون	١٤٩.
٣٥٣	المطلب الثاني: الإتجاه الموسع في تحديد أصحاب الحق لتعويض الضرر المرتد	١٥٠.
٣٥٣	الفرع الأول: التطور القضائي في تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر المرتد	١٥١.
٣٥٧	الفرع الثاني: تعويض الضرر المرتد حال الإصابة الغير مميتة	١٥٢.
٣٦١	المبحث الثاني: أصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد	١٥٣.
٣٦٣٢	المطلب الأول: أصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد من ذوي القربى	١٥٤.
٣٦٣	الفرع الأول: المعالون والتعويض عن فقد الإعالة	١٥٥.
٣٦٤	أولاً: موقف الفقه والقضاء من تعويض فقد الإعالة	١٥٦.
٣٦٧	ثانياً: شروط الادعاء بالضرر الناتج عن فقد الإعالة	١٥٧.

٣٧٩	ثالثاً : حالات التعويض عن الضرر المرتد المادي الناتج عن فقد الإعالة	١٥٨.
٣٧٩	الحالة الأولى: فقد الإعالة حال الالتزام القانون بالإنفاق	١٥٩.
٣٧١	الحالة الثانية: فقد الإعالة حالة النفقة دون التزام قانوني	١٦٠.
٣٧٢	رابعاً: الاتجاه الحديث لمحكمة النقض المصرية في شأن التعويض عن فقد الإعالة	١٦١.
٣٧٧	خامساً: ضرر فقد الإعالة وتعويضه في الفقه والقضاء الفرنسي	١٦٢.
٣٨٣	وصفوت القول	١٦٣.
٣٨٤	الفرع الثاني: الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية	١٦٤.
٣٩٢	العلة من قصر التعويض عن الضرر الأدبي المرتد على أقارب المضرور الأصلي حتى الدرجة الثانية فقط المادة ٢٢٢	١٦٥.
٣٩٦	موقف المشرع الفرنسي من تحديد المستحقين لتعويض الضرر الأدبي المرتد	١٦٦.
٣٩٦	المرحلة الأولى: مرحلة التوسع	١٦٧.
٣٩٧	المرحلة الثانية: مرحلة التضييق	١٦٨.
٣٩٨	المرحلة الثالثة مرحلة العودة إلى التوسع	١٦٩.
٤٠٠	الفرع الثالث: حق الحمل المستكن والطفل الصغير في التعويض عن الضرر المرتد	١٧٠.
٤٠٣	المطلب الثاني: أصحاب الحق في تعويض الضرر المرتد من غير ذوي القربى	١٧١.
٤٠٤	الفرع الأول: الادعاء بالضرر المرتد على أساس علاقة العمل أو المصالح المشتركة	١٧٢.
٤٠٦	الفصل الأول: الدائنون والادعاء بالضرر المرتد المادي	١٧٣.
٤٠٦	أولاً موقف الفقه والقضاء المصري	١٧٤.
٤٠٧	موقف الفقه والقضاء الفرنسي	١٧٥.
٤٠٨	الفصل الثاني: التعويض عن الضرر المرتد من قبل أرباب الأعمال والعمال	١٧٦.
٤٠٨	الاتجاه الأول رفض طلب التعويض عن الضرر المرتد	١٧٧.
٤٠٩	الاتجاه الآخر: قبول طلب التعويض عن الضرر المرتد	١٧٨.
٤١٠	الفصل الثالث: الادعاء بالضرر المرتد من قبل الأفراد والمؤسسات التي تتحمل ببعض النفقات جراء الضرر الأصلي	١٧٩.
٤١٣	أولاً: الجماعات ذات الشخصية المعنوية	١٨٠.
٤١٥	ثانياً: الجماعات التي لا تتمتع بشخصية معنوية	١٨١.
٤١٧	الفصل الرابع: الادعاء بالضرر المرتد من قبل صناديق الضمان وشركات التأمين	١٨٢.

٤٢٢	الفرع الثاني: الإدعاء بالضرر المرتد من قبل الخطيئة والعشيق	١٨٣.
٤٢٢	الفصل الأول: الإدعاء بالضرر المرتد من قبل الخطيئة	١٨٤.
٤٢٤	الفصل الثاني: الخيلة والإدعاء بالتعويض عن الضرر المرتد	١٨٥.
٤٢٤	أولاً: موقف الفقه والقضاء المصري	١٨٦.
٤٢٥	ثانياً: موقف الفقه والقضاء الفرنسي	١٨٧.
٤٣٠	الفصل الثاني: الملزم بتعويض الضرر المرتد	١٨٨.
٤٣١	المبحث الأول: المسئول عن الفعل الضار والتزامه بتعويض الضرر المرتد	١٨٩.
٤٣٨	المبحث الثاني: شركات التأمين ومسئوليتها عن تعويض الضرر المرتد	١٩٠.
٤٤٢	المبحث الثالث: الدولة ومسئوليتها عن تعويض الضرر	١٩١.
٤٤٨	الفصل الثالث: تقدير التعويض عن الضرر المرتد	١٩٢.
٤٤٩	المبحث الأول خصوصية تقدير التعويض عن الضرر المرتد	١٩٣.
٤٥٠	المطلب الأول: أثر جسامه خطأ المضرور الأصلي على تقدير التعويض عن الضرر المرتد	١٩٤.
٤٥٩	الأول: أن يستغرق أحد الخطأين خطأ الآخر	١٩٥.
٤٥٩	الثاني: إذا كان أحد الخطأين نتيجة لخطأ الآخر	١٩٦.
٤٦٠	الثالث: الخطأ المشترك	١٩٧.
٤٦١	أثر الخطأ الصادر من عديم التمييز على تقدير التعويض عن الضرر المرتد	١٩٨.
٤٦٥	أثر جسامه الخطأ على تقدير التعويض في الفقه الإسلامي	١٩٩.
٤٦٧	المطلب الثاني: جسامه الضرر وأثره على تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٢٠٠.
٤٦٨	أولاً: أثر تغير عناصر الضرر على تعويض الضرر المرتد	٢٠١.
٤٦٩	ثانياً: أثر تفاقم الضرر المرتد على تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٢٠٢.
٤٧٢	المطلب الثالث: التعويض الجزافي حال الإتفاقيات الدولية وأثره على تعويض الضرر المرتد	٢٠٣.
٤٧٩	المطلب الرابع: تقدير التعويض عن الضرر المرتد حالة كون الوفاة ناتجة عن إصابة عمل	٢٠٤.
٤٨٧	تعارض قواعد التأمين الاجتماعي وقواعد المسؤولية المدنية عند تعويض الأضرار المرتدة.	٢٠٥.
٤٨٩	المطلب الخامس: أثر اتفاقيات عدم المسؤولية العقدية أو التخفيف منها حال تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٢٠٦.

٢٠٧.	المطلب السادس : أثر استيفاء المضرور لمبلغ التأمين في ظل قانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧	٤٩٢
٢٠٨.	المبحث الثاني: قواعد تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٤٩٥
٢٠٩.	المطلب الأول: مبدأ التعويض الكامل للضرر المرتد	٤٩٧
٢١٠.	المطلب الثاني: وقت تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٥٠٠
٢١١.	الفرع الأول: تقدير التعويض بقيمة الضرر المرتد وقت صدور الحكم	٥٠١
٢١٢.	الفرع الثاني: تقدير التعويض عن الضرر المرتد يوم وقوع الضرر	٥٠٤
٢١٣.	المبحث الثالث: حالات تقدير التعويض عن الضرر المرتد	٥٠٦
٢١٤.	الفرع الأول: تقديراً لتعويض عن الضرر المادي المرتد حيال العجز الدائم	٥٠٧
٢١٥.	تقدير الضرر الإقتصادي للشريك الذي بقى على قيد الحياة	٥٠٨
٢١٦.	كيفية تقدير مرتب المضرور الأصلي حال الوفاة	٥١٢
٢١٧.	الاعتداد بنفقات تعليم الابن	٥١٣
٢١٨.	أساليب تقدير تعويض الضرر المرتد الناتج عن العجز الجزئي	٥١٤
٢١٩.	أولاً : الأسلوب الاكتواري (المحاسبي)	٥١٤
٢٢٠.	ثانياً: الأسلوب التحكمي	٥١٤
٢٢١.	المطلب الثاني: تقدير التعويض عن الضرر الأدبي المرتد	٥١٦
٢٢٢.	الفرع الأول: معيار تقدير التعويض عن الضرر المرتد الأدبي	٥١٦
٢٢٣.	أولاً : المفهوم الذاتي	٥١٧
٢٢٤.	ثانياً : المفهوم الموضوعي	٥١٧
٢٢٥.	الفرع الثاني : تقدير التعويض عن ألم الفراق	٥٢٠
٢٢٦.	المبحث الرابع: طرق التعويض عن الضرر المرتد	٥٢٣
٢٢٧.	المطلب الأول : التعويض النقدي	٥٢٤
٢٢٨.	المطلب الثاني: التعويض العيني	٥٢٧
٢٢٩.	المطلب الثالث: التعويض بالإرتداد	٥٢٩
٢٣٠.	الباب الثاني المجالات التطبيقية لتعويض الضرر المرتد وانقضاء الحق فيه	٥٣٤
٢٣١.	الفصل الأول : المجالات التطبيقية لتعويض الضرر المرتد	٥٣٥
٢٣٢.	المبحث الأول: الإدعاء بالضرر المرتد في نطاق التأمين الإجباري من	٥٣٦

المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات	
مدى حق المضرورون بالارتداد في الإدعاء المباشر قبل المسئول	.٢٣٣
تعويض أصحاب الضرر المرتد وفقاً لقانون الخامس من يوليو 1985 الفرنسي الخاص بحوادث السير	.٢٣٤
تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في شأن التعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث السيارات	.٢٣٥
المبحث الثاني: الضرر المرتد في مجال نقل الأشخاص البحري والجوي	.٢٣٦
المطلب الأول: الضرر المرتد في مجال نقل الأشخاص بحراً	.٢٣٧
المطلب الثاني: الضرر المرتد في مجال مسؤولية الناقل الجوي	.٢٣٨
المبحث الرابع: الضرر المرتد في مجال المسؤولية الطبية	.٢٣٩
المطلب الأول: الطبيعة القانونية لمسئولية الطبيب وأثرها على دعوى تعويض الضرر المرتد.	.٢٤٠
المطلب الثاني: أثر التعهدات الطبية بعدم المسألة الطبية على تعويض الضرر المرتد.	.٢٤١
المطلب الثالث: الخلط بين فكرة فوات الفرصة وعلاقة السببية لتعويض الضرر المرتد في مجال المسؤولية الطبية.	.٢٤٢
تعويض الضرر المرتد الناتج عن فقد الفرصة في ميلاد طفل سليم	.٢٤٣
المبحث الخامس: الضرر المرتد في مجال المسؤولية الرياضية	.٢٤٤
الفصل الثاني : إنقضاء الحق في تعويض الضرر المرتد	.٢٤٥
المبحث: الأول: التصالح أو التنازل عن الضرر	.٢٤٦
المطلب الأول :التصالح أو التنازل الصادر من المضرور الأصلي أو ورثته وأثره على أصحاب الضرر المرتد	.٢٤٧
المطلب الثاني: التصالح أو التنازل الصادر من احد المضرورين ارتداداً وأثره على حقوق بقية المضرورين	.٢٤٨
حجية التصالح في الدعوى الجنائية وحجية الحكم الصادر فيها على حق المضرورين بالارتداد	.٢٤٩
المبحث الثاني: التقادم المسقط للحق في تعويض الضرر المرتد	.٢٥٠
المطلب الأول: التقادم في مواجهة المسئول	.٢٥١
اتجاه القضاء للأخذ بالعلم الحقيقي للضرر الذي يعتد به قانوناً	.٢٥٢
المطلب الثاني: التقادم في مواجهة المؤمن من المسؤولية	.٢٥٣
اثر صدور حكم جنائي بالتعويض المؤقت على تقادم دعوى المضرور بالارتداد	.٢٥٤

٦١٣	الحالة الأولى: المؤمن طرف في الإدعاء المباشر	.٢٥٥
٦١٤	الحالة الثانية : المؤمن ليس طرفا في الادعاء المباشر	.٢٥٦
٦١٩	المطلب الثالث: التقادم في ظل القانون التجاري	.٢٥٧
٦٢٢	المطلب الرابع : التقادم في مواجهة الدولة	.٢٥٨
٦٢٥	المبحث الثالث: وفاة المضرور بالارتداد وانقضاء الحق في التعويض	.٢٥٩
٦٢٩	خاتمة	.٢٦٠
٦٣٦	فهرس المراجع والمصادر	.٢٦١